بتمويل من
الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأورو·بي –
يوم الحوار 2025

الفهرس

01 الملخص التنفيذي

02 المقدمة

03 المحاور المتقاطعة

03 مركزية الثقة والشراكة

04 الحاجة إلى الإصلاح القانوني والمؤسسي

04 الانتقال من الإغاثة إلى التنمية المستدامة

05 الشمولية والتمثيل

05 المساءلة والعدالة الانتقالية

06 إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة كشرط مسبق للتعافي

07 التوصيات

07 توصيات للحكومة السورية الانتقالية

10 توصيات للاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي

11 توصيات لمنظمات المجتمع المدني

12 توصيات للقطاع الخاص

13 الفجوات في الحوار والتوصيات للجلسات المستقبلية

13 الفجوات المحددة وآثارها

14 المجالات المقترحة للتركيز عليها في يوم الحوار 2026

.أُعدت هذه الوثيقة لصالح المفوضية الأوروبية، غير أنها تعكس فقط آراء مؤلفيها، ولا تتحمل المفوضية مسؤولية أي استخدام للمعلومات الواردة في هذه الوثيقة

الملخص التنفيذي

مثّل "يوم الحوار" الأول الذي نظّمه الاتحاد الأوروبي في دمشق عام 2025 محطة مفصلية في مسار سوريا ما بعد الصراع، فقد شكّل عودة تاريخية ومدروسة إلى الانخراط المباشر داخل العاصمة السورية، مع سلطاتها ومجتمعها المدني، بعد أربعة عشر عاماً من الصراع. جمع الحَدَث بين الحكومة السورية الانتقالية، والاتحاد الأوروبي، وطيف واسع من منظمات المجتمع المدني السوري في ست حلقات نقاشية محورية، اتسم أثناءها الحوار بنبرة تفاؤل حذِر، ولكن حازم، تعكس إدراكاً مشتركاً بأن طريق التعافي محفوف بالتحديات الجسيمة، غير أن عملية سياسية يقودها السوريون وتعود ملكيتها لهم تبقى ضرورة قابلة للتحقق.

تركّزت المناقشات حول أولويات حاسمة عديدة، في مقدمتها الحاجة الملحّة إلى إصلاح قانوني ومؤسسي شامل، والذي يُعدّ الركيزة الأساسية لمستقبل مستقر وعادل للبلاد. وشمل ذلك ضرورة استبدال التشريعات المتقادمة – وعلى رأسها قانون المجتمع المدني الصادر عام 1958 – ووضع أطر قانونية متينة للعدالة الانتقالية والمساءلة. كما برزت الدعوة الجماعية إلى التحوّل الإستراتيجي من الإغاثة الإنسانية الطارئة إلى التنمية الاقتصادية المستدامة، مع التركيز على الاعتماد على الذات، وخلق فرص العمل، ودمج الفئات المهمشة في النسيج الاقتصادي لسوريا المتعافية.

كما شُدِّد باستمرار على الدور المركزي للعدالة الانتقالية والمساءلة في تضميد الجراح الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي الحقيقي، مع تأكيد المشاركين على أهمية النهج المرتكز على الضحايا وآليات الشفافية. وقد قوبل التزام الحكومة الانتقالية بهذه الإصلاحات – بما في ذلك إنشاء "اللجنة الوطنية للمفقودين" و"اللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية" – بمطالبة واضحة من المجتمع المدني السوري بمزيد من الشفافية، والتواصل المنتظم، والجداول الزمنية المحددة للتنفيذ. كما عزّز إعلان الاتحاد الأوروبي عن حزمة للتعافي الاجتماعيالاقتصادي بقيمة 139 مليون يورو مشاركة المجتمع الدولي طويلة الأمد، على أن تُعطى الأولوية للتعليم المهني، وبناء القدرات المؤسسية، وآليات العدالة والمساءلة.

وباعتباره معياراً للمشاركة المستقبلية، أسّس "يوم الحوار" لنموذج جديد من الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني السوري من جهة، والمجتمع الدولي من جهة أخرى. وقد أبرز الأهمية الحاسمة لمبدأ الشمولية، بحيث تُدمَج أصوات واحتياجات الشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة وأُسَر الضحايا في عملية صنع القرار وصياغة السياسات، لا أن يُكتفى بالاعتراف بها فحسب. ورغم أن الحوار كشف عن مجالات تتطلب مزيداً من الاهتمام – مثل غياب الجداول الزمنية التشريعية المحدَّدة، وتعقيدات معالجة التوترات الطائفية العميقة، وغياب إستراتيجية موحَّدة لتمويل إعادة الإعمار، والحاجة إلى آليات أكثر وضوحاً لإشراك من هم في الشتات – فقد أظهر إدراكاً جماعياً بأن تعافي سوريا المستدام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنهج موحَّد وشفاف وخاضع للمساءلة، يضع كرامة المواطنين وحقوقهم ورفاههم في صدارة الأولويات.

المقدمة

في 15 نوفمبر 2025، عقد الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الحكومة السورية الانتقالية وبشراكة وثيقة مع منظمات المجتمع المدني السوري أول "يوم للحوار" في دمشق. جمع هذا الحدث أكثر من 500 ممثل عن منظمات المجتمع المدني السورية، والحكومة الانتقالية، ومسؤولي الاتحاد الأوروبي، وأعضاء من السلك الدبلوماسي، في يوم منظّم من النقاش حول مسار الانتقال والتعافي في سوريا. وإذ انعقد للمرة الأولى في العاصمة السورية، فقد صُمّم الحدث ليكون منتدىً موضوعياً وفعلاً رمزياً في آن واحد، يعكس التزام الاتحاد الأوروبي بالانخراط المباشر والمستدام مع الفاعلين السوريين على مختلف مستويات المجتمع.

نُظِّم "يوم الحوار" في ست حلقات نقاشية موزَّعة على محاور، تناولت كل منها بُعداً متميزاً، لكنه مرتبط بالمرحلة الانتقالية الراهنة في سوريا. شملت هذه الحلقات: الجلسة الافتتاحية حول الشراكة والمجتمع المدني ودور الاتحاد الأوروبي؛ الحلقة الأولى حول العدالة الانتقالية: الحقيقة، والتعافي، والمساءلة؛ الحلقة الثانية حول تمكين الشباب السوري؛ الحلقة الثالثة حول الإدارة الحكومية والمحلية؛ الحلقة الرابعة حول التعافي المبكر وسبل العيش؛ الحلقة الخامسة حول التماسك الاجتماعي؛ والحلقة السادسة حول الانتقال من المساعدات الإنسانية إلى التعافي والقدرة على الصمود. وقد جمعت كل حلقة نقاشية بين ممثلين حكوميين وفاعلين من المجتمع المدني، وفي بعض الجلسات شركاء دوليين وممثلين عن الأمم المتحدة.

يُعدّ هذا التقرير السجل الرسمي المكتوب لـ "يوم الحوار" لعام 2025، ويحقق ثلاثة أهداف رئيسة. أولاً، يقدّم سرداً تفصيلياً لمجريات النقاش في جميع الجلسات، موثقاً الحجج الأساسية، ومجالات الاتفاق والاختلاف، والتفاعلات التي ميّزت كل حلقة نقاشية. ثانياً، يراكم سجلاً شاملاً لجميع التوصيات التي صدرت خلال الحوار، منظّمة بحسب الفئة المستهدَفة والموضوع الفرعي، لتكون بمثابة مرجعية يُقاس على ضوئها التقدّم المحرَز مع مرور الوقت. ثالثاً، يحدّد القضايا المشتركة والهواجس المتكررة والفجوات في النقاشات، بما في ذلك الموضوعات التي تستحق اهتماماً أكبر في دورات الحوار القادمة.

يخطط الاتحاد الأوروبي لعقد "يوم الحوار" الثاني في دمشق في نهاية عام 2026. ومن ثمّ، يُصاغ هذا التقرير بوصفه وثيقة معيارية: سجلاً تفصيلياً للنقطة التي وقفت عندها النقاشات في عام 2025، يُقاس على أساسه التقدّم – أو غياب التقدّم – في الأشهر والسنوات المقبلة، وهو موجّه ليكون مرجعاً حيّاً لممثلي الاتحاد الأوروبي والحكومة السورية الانتقالية، وللفاعلين في المجتمع المدني، وللشركاء الدوليين المنخرطين في المسار الانتقالي السوري.

المحاور المتقاطعة

كشفت الحلقات النقاشية الست في "يوم الحوار 2025" عن مجموعة من المحاور المترابطة ترابطاً وثيقاً، والتي تجاوزت حدود الجلسات الفردية وتكررت في مختلف المناقشات. هذه المحاور تعكس التحديات الجوهرية والتطلعات والأولويات الإستراتيجية للمرحلة الانتقالية في سوريا، كما صاغها ممثلو الحكومة الانتقالية، والاتحاد الأوروبي، وأصوات المجتمع المدني الحاضرة. وقد حُدِّدت ستة محاور متقاطعة، سيجري تناولها في الأقسام التالية.

مركزية الثقة والشراكة

برزت الثقة والشراكة كمحور تأسيسي ليوم الحوار، حيث اتفق جميع المشاركين على أنها ليست مجرد صياغة خطابية، بل ضرورة ملحّة، وإن اختلفت تفسيراتها بين الجهات الفاعلة المتعددة. فقد شددت الحكومة الانتقالية على رغبتها في التعاون الحقيقي مع المجتمع المدني بوصفه شريكاً كاملاً في الحكم وإعادة الإعمار. أما المجتمع المدني السوري، فرحب بهذا الإطار لكنه أصرّ على أن الثقة يجب أن تُترجَم إلى خطوات عملية ورسمية، لا أن تبقى في مستوى التطلعات.

في الجلسة الافتتاحية، وصف السيد أسعد الشيباني، وزير الخارجية والمغتربين، يوم الحوار بأنه فرصة لبناء المستقبل وتعزيز الثقة الجديدة بين سوريا وشركائها الدوليين. وأكدت السيدة هند قبوات، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، أن إعادة بناء سوريا تتطلب شراكة صادقة بين الدولة والمجتمع المدني، قائمة على الاحترام المتبادل والالتزام المشترك تجاه الوطن. ومن جانب الاتحاد الأوروبي، شددت المفوضة دوبرافكا شويسا على الدور الذي لا غنى عنه للمجتمع المدني في تحقيق المصالحة الحقيقية، فيما أوضحت السيدة هنريكه تراوتمان، المديرة بالوكالة في المديرية العامة لمفاوضات سياسات الجوار والتوسع في المفوضية الأوروبية، أن نجاح التعاون يعتمد أساساً على الثقة بين المواطنين والمؤسسات. وقد أشار أحد ممثلي المجتمع المدني بشكل صريح إلى أن الثقة تُبنى فقط عبر إجراءات رسمية ملموسة، لا عبر المطالب وحدها، مؤكداً ضرورة حفاظ منظمات المجتمع المدني على استقلاليتها لضمان قيامها بدورها الرقابي بفعالية.

اكتسب محور الثقة أهمية خاصة في الحلقة النقاشية الأولى حول العدالة الانتقالية، حيث ارتبط بشكل وثيق بعمل اللجان المستحدَثة وتواصلها مع عائلات الضحايا، فقد لوحظ أن هذه العائلات تعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومات، مما أدى إلى إنهاك عاطفي واستغلال مالي من قِبَل جهات احتيالية. كما أشار ممثل آخر للمجتمع المدني إلى تراجع كبير في التوقعات وفقدان الثقة بالمساءلة، مستشهداً بحالات هدَّد فيها الجناة ضحايا سابقين. أما "اللجنة الوطنية للمفقودين"، فقد أكدت أن مبادئ الشفافية، والتقارير المنتظمة، والبروتوكولات المنشورة، وإشراف العائلات، تشكل ركائز أساسية لعملها.

وفي الحلقة النقاشية الخامسة حول التماسك الاجتماعي، جرى تناول الثقة من منظور النسيج الاجتماعي الممزق، حيث أشار المشاركون إلى أن التماسك الاجتماعي في سوريا إما هشّ أو غائب، ويرجع ذلك جزئياً إلى جهود متعمَّدة لتعزيز الانقسام. وقد أثيرت مخاوف جدية بشأن موظفي الدولة الذين وُصفوا بأنهم يثيرون خطاباً طائفياً، سواء عن قصد أم نتيجة نقص التدريب الكافي، وهو أمر قيل إنه يقوّض بشكل خطير ثقة المجتمع بالمؤسسات الرسمية. اقترح المشاركون التعاون الاقتصادي عبر المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال كآلية عملية لبناء مصالح مشتركة وإعادة بناء الثقة تدريجياً بين المجتمعات المتنوعة.

الحاجة إلى الإصلاح القانوني والمؤسسي

على امتداد جميع الجلسات، دعا المشاركون إلى الإصلاح القانوني والمؤسسي، إدراكاً منهم أن الأطر التشريعية المتقادمة والمؤسسات غير الفاعلة تشكّل عوائق جوهرية أمام التقدّم. وكان أبرز ما طُرح في هذا السياق هو ضرورة استبدال قانون عام 1958 المنظِّم لعمل المجتمع المدني، والذي وصفه العديد من المشاركين بأنه عقبة أساسية أمام الأداء الفعّال لمنظمات المجتمع المدني في السياق السوري الراهن.

في الجلسة الافتتاحية، عرضت السيدة هند قبوات خطوات عملية اتخذتها وزارتها، من بينها زيارة جميع المحافظات لجمع الآراء، والتعهد بمشاركة المسودة الأولى للقانون الجديد مع كل مواطن سوري قبل تقديمها إلى مجلس الشعب. وأكدت أن قانون المجتمع المدني يجب أن يُقَرّ من قِبَل المجتمع المدني السوري نفسه. وقد طالب ممثلو المجتمع المدني بقانون حديث يضمن الحرية الكاملة والاستقلالية، ويدعم دور المنظمات في التنمية والرقابة وتوثيق الانتهاكات، مع ضمان الشفافية والمساءلة. وأشار ممثل آخر إلى العقبات البيروقراطية التي يفرضها قانون 1958، والتي حالت دون تنفيذ مشاريع إغاثية عاجلة. من جانبه، أكّد الاتحاد الأوروبي التزامه بدعم بناء القدرات المؤسسية وإنشاء مركز للمساعدة التقنية في دمشق، بما يتيح للحكومة الانتقالية الاستفادة من الخبرات عند الحاجة في أي زمان ومكان، لتلبية احتياجات السوريين ومواجهة التحديات على أفضل وجه.

في الحلقة النقاشية الأولى، تركزت الدعوات إلى الإصلاح القانوني على بنية العدالة الانتقالية. طالب المشاركون بسرعة استكمال وإنفاذ مسودة قانون العدالة الانتقالية الذي يجرّم الجرائم ضد الإنسانية، والإخفاء القسري، والتعذيب، وجرائم الحرب. كما دعوا إلى إنشاء هيئة قضائية مستقلة تحت إشراف المجلس الأعلى للقضاء، تضم قضاة مشهود لهم بالنزاهة ولم يشاركوا في النظام القضائي السابق. أوصى أحد ممثلي المجتمع المدني بشكل محدد بأن تصدر وزارة العدل بياناً للمحاكم بعدم البت في القضايا المرتبطة بالإرهاب وفق القانون الجنائي السوري الحالي إلى حين صدور قانون العدالة الانتقالية الجديد.

أما في الحلقة الثانية حول الشباب السوري، فتمحور النقاش حول الحاجة إلى إطار تنظيمي يحدد مشاركة الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عبر مختلف الوزارات المعنية، على أن يُصاغ هذا الإطار بشكل مشترك ويكون بعيداً عن التسييس. وفي الحلقة الخامسة، دعا المشاركون إلى تشريع صارم يحظر خطاب الكراهية، مع تحقيق التوازن بين المساءلة والحساسية تجاه حرية التعبير. وفي الحلقة السادسة، ركّزت المناقشات على ضرورة سنّ قوانين تحمي المستثمرين والعمال على حد سواء، ووضع معايير واضحة للسلامة باعتبارها شرطاً أساسياً لتشجيع التعافي الاقتصادي.

الانتقال من الإغاثة إلى التنمية المستدامة

شكّل موضوع التحوّل من نموذج يعتمد على المساعدات الإنسانية إلى نموذج يركّز على التعافي المستدام والتنمية الاقتصادية طويلة الأمد محوراً أساسياً حظي بتأييد واسع خلال اليوم. ويُنظر إلى هذا التحوّل باعتباره ضرورياً لتحقيق الاعتماد الذاتي لسوريا وضمان استقرارها على المدى الطويل، بل اعتبره بعض المشاركين مسألة تتعلق بالكرامة الوطنية.

في الجلسة الافتتاحية، ركّز أحد ممثلي المجتمع المدني على كيفية انتقال منظمات المجتمع المدني من المساعدات الإنسانية إلى التنمية المستدامة. وقد جاء إعلان الاتحاد الأوروبي عن حزمة للتعافي الاجتماعي-الاقتصادي بقيمة 139 مليون يورو – تركز على بناء المؤسسات، والتعافي الريفي والحضري، والعدالة والمساءلة والتماسك الاجتماعي – ليؤكد هذا التوجه الإستراتيجي بوضوح. وأشارت السيدة هنريكه تراوتمان إلى أن التمويل الأوروبي للأنشطة داخل سوريا سيزداد خمسة أضعاف، مع تركيز المرحلة المقبلة بشكل مباشر على التعافي الاجتماعي-الاقتصادي.

في الحلقة النقاشية الثانية، أُدمِج موضوع الانتقال إلى التنمية ضمن النقاشات حول التعليم والتوظيف، حيث شدد ممثل حكومي على الحاجة إلى خطة إستراتيجية تمتد من خمس إلى سبع سنوات تربط المناهج التعليمية باحتياجات سوق العمل، مؤكداً أن التعليم يجب أن يتكيف مع متطلبات السوق، مثل الحاجة إلى المبرمجين أو العمال المهرة في مشاريع إعادة الإعمار. أما الحلقة

الخامسة، فقد تناولت مسألة إساءة استخدام المساعدات الإنسانية، إذ أصرّ ممثل عن المجتمع المدني على أن الهدف يجب أن يتحول من الاستجابة الطارئة إلى التنمية المستدامة، وأن تُوجَّه المساعدات نحو الفئات الأكثر ضعفاً عبر دعم يمكّنها من إعادة بناء حياتها، لا مجرد إعالتها.

بينما عالجت الحلقة النقاشية السادسة هذا المحور بشكل مباشر، حيث طعن ممثلو الحكومة الانتقالية السورية في إطار الانتقال نفسه من الإغاثة إلى التعافي، مجادلين أن الهدف يجب أن يكون بناء اقتصاد وطني قوي لا يعتمد على اقتصاد الإغاثة مطلقاً، بينما طرح أحد ممثلي المجتمع المدني نموذجاً موازياً يقوم على استمرار المساعدات الطارئة للفئات الأشد ضعفاً، بالتوازي مع بناء مسارات تنموية. كما دُعيت منظمات المجتمع المدني إلى إعادة التفكير في إستراتيجيات التمويل، والانتقال من الاعتماد على المموِّلين إلى نماذج استثمار اجتماعي في قطاعات حيوية مثل الزراعة والنقل.

الشمولية والتمثيل

شكّل مبدأ الشمولية والتمثيل الفعّال لجميع مكوّنات المجتمع السوري مطلباً ثابتاً طوال اليوم، وأحد أبرز إنجازات الفعالية. فقد أُتيحت أثناء الحَدَث الترجمة إلى اللغة الكردية، كما أُتيحت للمشاركين فرصة التعبير عن أنفسهم بالكردية.

وأكد المشاركون أن أي عملية – تشريعية كانت أم استشارية أم غير ذلك – تستثني مجموعات محددة ستفتقر إلى الشرعية اللازمة لدعم مسار الانتقال في سوريا.

في الجلسة الافتتاحية، شددت السيدة هند قبوات على أن القانون الجديد للمجتمع المدني سيأخذ بعين الاعتبار آراء المنظمات في جميع المحافظات، بما في ذلك السويداء والقامشلي. وأكد أحد ممثلي المجتمع المدني أن منظمات المجتمع المدني يجب أن تُمنح دور الشريك الكامل في الحكم والمصالحة وإعادة الإعمار، لا أن تُعامل كجهات فاعلة ثانوية. ومن جانب الاتحاد الأوروبي، شددت المفوضة شويسا على أن الانتقال يجب أن يكون شاملاً، وأن المجتمع المدني يجب أن يؤدي دوراً مركزياً، مع ضمان حمايته باعتبارها شرطاً لا غنى عنه لتحقيق المصالحة الحقيقية.

في الحلقة النقاشية الأولى، جرى التأكيد على الحاجة إلى عملية عدالة انتقالية يقودها السوريون، تتمحور حول الضحايا، وتقوم على عدم التمييز. وأكدت "اللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية" أن ولايتها شاملة بالكامل، وتشمل جميع الضحايا وجميع الجرائم. أما الحلقة الثانية، فقد أثارت مخاوف واضحة بشأن الشمولية الجندرية، حيث أشار أحد ممثلي المجتمع المدني إلى أن كلمة "شباب" في اللغة العربية غالباً ما تُفهم على أنها تشير إلى الذكور، مما أدى عملياً إلى استبعاد النساء من إطار الجلسة. وردّ المتحدثون بالتوضيح أن برامج التدريب المهني تستهدف ما لا يقل عن 40 % من النساء، مع الإقرار بأن هذه القضية تتطلب معالجة أكثر منهجية.

في الحلقة الخامسة، جرى تناول مسألة تهميش النساء على المستوى الوطني بشكل مباشر، فعلى الرغم من الدور الواضح الذي تؤديه النساء في الحفاظ على التماسك الاجتماعي على المستوى المحلي، وُصف دورهن على المستوى الوطني بأنه غير محدد. وقد قدّمت الحلقة السادسة أدلة مفصَّلة على هذا التهميش: إذ لم تتجاوز نسبة النساء في سوق العمل 13.3 %، بينما بلغت نسبة البطالة بين الأشخاص في سن العمل من ذوي الاحتياجات الخاصة 62 %. دعا المشاركون إلى وضع معايير توظيف مباشرة تحظر التمييز، وتفرض تكييف بيئة العمل، وتؤسس منافذ تسويقية لمنتجات الفئات المهمشة.

المساءلة والعدالة الانتقالية

سُلِّط الضوء باستمرار على المساءلة والعدالة الانتقالية باعتبارهما ركيزتان أساسيتان لعملية التعافي والمصالحة وبناء دولة جديدة شرعية. وعلى الرغم من تخصيص الحلقة النقاشية الأولى لهذا المحور تحديداً، فإن مبادئه وضرورته تكررت في جميع الجلسات طوال اليوم.

ففي الجلسة الافتتاحية، تضمّن إعلان الاتحاد الأوروبي عن حزمة التعافي الاجتماعي-الاقتصادي دعماً صريحاً للعدالة والمساءلة والتماسك الاجتماعي، حيث أكدت السيدة هنريكه تراوتمان دعم الاتحاد الأوروبي لإنشاء اللجنتين: اللجنة الوطنية للمفقودين، واللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية. وقد طالب ممثلو المجتمع المدني بسنّ قانون حديث يدعم دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة وتوثيق الانتهاكات ومساندة المجتمع السوري في مسار التعافي، مع ضمان الشفافية والمساءلة في هذه الأدوار.

أسست حلقة النقاش الأولى الإطار الذي ينبغي أن تُفهم فيه المساءلة. وكان هناك توافق على أن العملية يجب أن يقودها السوريون، وأن تركز على الضحايا، وأن تقوم على عدم التمييز. وقد شكّلت الركائز الخمس للجنة الوطنية للعدالة الانتقالية – الحقيقة، والمساءلة، وعدم التكرار، وجبر الضرر، والمصالحة – أساس النقاش. وعُرِّفت المساءلة بأنها محاسبة المنتهكين بلا استثناء، مع التأكيد على أن العدالة تتطلب المساءلة من دون انتقام. كما تناولت الجلسة الحاجة الملحّة إلى حماية الوثائق من التدمير، وإلى تطوير آليات تمكّن اللجان من تتبّع الجناة ومحاسبتهم، خاصة أولئك الذين يهددون الضحايا السابقين. وأكدت اللجنة الوطنية للمفقودين التزامها بإدخال إجراءات قانونية تجرّم ابتزاز العائلات.

في الحلقة الخامسة، شدّد ممثل حكومي على أن السلام يبقى هشّاً من دون عدالة انتقالية، مستشهداً بحوادث أمنية على الساحل كدليل مباشر على العلاقة بين المظالم غير المعالجة وعدم الاستقرار الاجتماعي. وقد اعترفت الحكومة بوقوع انتهاكات خلال تلك الحوادث، وأنشأت لجنة للتحقيق فيها؛ وهو اعتراف – وإن كان أولياً – بالحاجة إلى المساءلة في القضايا الأمنية. أما في الحلقة السادسة، فقد كان موضوع المساءلة حاضراً بشكل ضمني في النقاشات حول الإدارة الرشيدة وسيادة القانون، حيث رأى المشاركون أن الإدارة القوية ضرورية لتوجيه عملية إعادة الإعمار، وأن أولويات الجهات المموِّلة يجب أن تتماشى مع الأولويات الوطنية؛ بما يعني ضمناً ضرورة المساءلة في تخصيص الموارد.

إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة كشرط مسبق للتعافي

على الرغم من أن هذا المحور لم يظهر في جميع حلقات النقاش، إلا أن إزالة الألغام برزت كشرط أساسي لأي تعافٍ وتنمية ملموسَين، حيث سُلِّط الضوء عليها بشكل خاص في الحلقة السادسة التي تمحورت حول المساعدات الإنسانية والقدرة الاقتصادية على الصمود. أكدت ممثلة إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية أن إزالة الألغام ليست نشاطاً منفصلاً، بل هي شرط مسبق لجميع القطاعات الأخرى، مشيرة إلى أن مشاريع التعافي – مثل إعادة بناء المدارس والمستشفيات ومحطات المياه والمرافق الزراعية – لا يمكن أن تمضي قدماً على أراضٍ ملوثة. وأضافت أن قطاع إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة كان الأقل تمويلاً في عام 2024.

أبدى ممثل الحكومة المؤقتة موافقة كبيرة على هذا الطرح، مبرزاً أن 40 % من الأراضي الزراعية في شمال غرب سوريا ملوثة بالذخائر غير المنفجرة. وانتُقدت الجهود السابقة لأنها ركزت حصراً على جلسات التوعية بدلاً من تخصيص التمويل لشراء معدات الإزالة. وأكدت الوزارة المسؤولة عن المركز الوطني لمكافحة الألغام أنها تعمل على تطوير خطة لمعالجة التلوث وتسعى للحصول على دعم الأمم المتحدة لعمليات نزع الألغام. وقد شددت المناقشات على رسالة واضحة: لا يمكن لأي قطاع – الزراعة أو الإسكان أو الصحة أو التعليم – أن يتعافى بشكل كامل من دون إزالة منهجية للألغام، ومع ذلك يبقى التمويل المخصص لهذا العمل غير كافٍ إلى حد مُقلِق مقارنة بأهميته.

التوصيات

يجمع هذا القسم جميع التوصيات التي طُرحت أثناء جلسات حلقات النقاش الست في "يوم الحوار"، وقد نُظِّمت وفق الفئات المستهدفة والمحاور الفرعية. وفي الحالات التي تكررت فيها التوصية عبر أكثر من جلسة، أُشير إلى ذلك باعتباره دليلاً على إلحاحها ووجود توافق واسع حولها. تحمل كل توصية درجة أولوية محددة:

- **أولوية عالية:** تعكس دعماً واسعاً و/أو تكراراً عبر جلسات متعددة.
- **أولوية متوسطة:** تعكس توصيات حظيت بدعم قوي ضمن جلسة واحدة.
- **أولوية منخفضة:** تعكس توصيات طُرحت من طرف واحد أو اعتُبرت مرغوبة، ولكن من دون إلحاح.

توصيات للحكومة السورية الانتقالية

الإصلاح القانوني والمؤسسي

أولوية عالية

- صياغة وإقرار قانون حديث للجمعيات المدنية يحل محل التشريع القديم الصادر عام 1958، بما يضمن الحرية الكاملة والاستقلالية لمنظمات المجتمع المدني، ويدعم أدوارها في التنمية والمراقبة وتوثيق الانتهاكات، ويكفل الشفافية والمساءلة في أنشطتها.
- استكمال وإنفاذ مشروع قانون العدالة الانتقالية، على أن يُعرَض على منظمات المجتمع المدني والاتحادات المعنية بقضايا الضحايا للحصول على آرائهم قبل اعتماده من مجلس الشعب. يجب أن يتضمن القانون تصنيف الجرائم ضد الإنسانية، والإخفاء القسري، والتعذيب، وجرائم الحرب، مع تحديد العقوبات المناسبة بما في ذلك التدابير غير القضائية مثل الاستبعاد السياسي والإداري.

أولوية متوسطة

- إنشاء هيئة قضائية مستقلة تحت إشراف المجلس الأعلى للقضاء، تضم قضاة مشهوداً لهم بالنزاهة، ولم يشاركوا في النظام القضائي السابق، تُعهَد إليها مهمة تصنيف الجرائم ضد الإنسانية، والإخفاء القسري، والتعذيب، وجرائم الحرب، وتحديد العقوبات المناسبة لها.
- سنّ تشريعات صارمة جديدة تحظر خطاب الكراهية وتُحاسِب المروّجين له، مع مراعاة حساسية حرية التعبير، إلى جانب إجراءات تشريعية وتنفيذية لتجريم خطاب الكراهية والعنف في التعليم والخطاب العام.
- إدخال قوانين لحماية المستثمرين والعاملين في السوق، بما يشمل وضع قواعد واضحة للسلامة المهنية.

أولوية منخفضة

- مواءمة القوانين الوطنية مع المعاهدات الدولية ذات الصلة.
- توعية المجتمعات قانونياً بشأن قوانين خطاب الكراهية.

آليات العدالة الانتقالية والمساءلة

أولوية عالية

- يتعين على لجنتي المجلس الوطني للمفقودين، والمجلس الوطني للعدالة الانتقالية وضع آليات واضحة وفعّالة لمشاركة الأسر والمجتمع المدني والتنسيق معهم، بما في ذلك إطلاق مجلس الأسر ومجلس الأمهات المقترحَين لمتابعة أعمال المجلس الوطني للمفقودين والإشراف عليها.
- يجب على هاتين اللجنتين إصدار بيانات عامة دورية، تشمل تقارير شهرية وظهوراً منتظماً عبر وسائل الإعلام المرئية، لتزويد الأسر التي تفتقر إلى الوصول إلى الإنترنت بالمستجدات.
- ينبغي فتح قنوات التواصل بشكل فوري، إذ إن المعلومات مطلوبة بشكل عاجل من قِبَل أُسَر الضحايا التي لا تملك حالياً أي مصدر موثوق للتحديثات الرسمية.

أولوية متوسطة

- إدخال إجراءات قانونية لتجريم عمليات الابتزاز التي يقوم بها أفراد أو منظمات أو مواقع إلكترونية وتستهدف أُسَر الضحايا.
- ضمان وجود إستراتيجيات لحماية الوثائق الصادرة عن الوزارات والسجون من الإخفاء أو التدمير.
- تطوير آليات لرصد ومساءلة الجناة الذين يواصلون تهديد الضحايا السابقين.
- إعطاء الأولوية لتقديم تعويضات ولجبر الضرر بما يلبي الاحتياجات المتنوعة للأُسَر، سواء كانت مادية أم عينية.
- معالجة الحرمان الاقتصادي الذي تعاني منه أُسَر الضحايا، وذلك عبر إنشاء نظام للضمان الاجتماعي أو الرواتب بما يضمن وجود معيل في كل أسرة متضررة.

أولوية منخفضة

- على وزارة العدل إصدار بيان يوجّه المحاكم بعدم اتخاذ قرارات في القضايا المتعلقة بالإرهاب وفقاً لقانون العقوبات السوري الحالي، إلى حين إقرار قانون العدالة الانتقالية.

تمكين الشباب والتعليم

أولوية عالية

- إعداد خطة إستراتيجية للتعليم تمتد من خمس إلى سبع سنوات، تُطوَّر بشكل مشترك بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص، بحيث تربط المناهج الدراسية باحتياجات سوق العمل، بما في ذلك التعليم في مجال الذكاء الاصطناعي والتدريب المهني.

أولوية متوسطة

- إنشاء نوادٍ شبابية متعددة التخصصات في كل محافظة، لتكون بمثابة مراكز للتعليم والرياضة والثقافة، وحاضنات لتأسيس وتسريع المشاريع الصغيرة.
- استكمال الإستراتيجية الوطنية للشباب خلال فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة أشهر، مع تحديد واضح لمفهوم "الشباب"، وصياغة أولويات صريحة تستند إلى مشاورات مع الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني.
- النظر في إنشاء مجالس شبابية محلية بحلول عام 2027، مع الاستفادة من تجارب الإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس، لتوفير آلية عادلة وشفافة لتمثيل الشباب.

التماسك الاجتماعي والإدماج

أولوية عالية

- ضمان المشاركة الحقيقية للنساء في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، وعدم الاكتفاء بالحضور الرمزي. إن الاستبعاد الرسمي للنساء من العمليات على المستوى الوطني، رغم دورهن المركزي على المستوى المجتمعي، يُعدّ نقصاً جوهرياً في الإدارة الحكومية.

أولوية متوسطة

- معالجة سلوك الموظفين الحكوميين الذين يحرّضون على خطاب الكراهية أو الخطاب الطائفي، سواء عن قصد أم نتيجة نقص التدريب الكافي، وضمان تأهيل الكوادر الحكومية وفق معايير حقوق الإنسان.
- الاعتراف بالمسؤولية الأساسية للدولة في الحفاظ على التماسك الاجتماعي.
- تسريع إجراءات نزع سلاح الفصائل المسلحة ودمجها ضمن وزارة الدفاع.

أولوية منخفضة

- الاعتراف بمجازر السويداء على المستوى الرسمي كشرط مسبق لمشاركة النساء من تلك المنطقة في الحوار الوطني، إذ إنهن رفضن حضور جلسات الحوار الوطني إلى أن تقوم الحكومة الانتقالية بذلك.
- التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتوفير خدمات الترجمة بلغة الإشارة، والتعامل معها باعتبارها وظيفة مهنية جديدة مطلوبة لضمان إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

التعافي الاقتصادي والقدرة على الصمود

أولوية عالية

- إعطاء الأولوية لإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة باعتبارها شرطاً مسبقاً لجميع القطاعات الأخرى – الزراعة، وإعادة الإعمار، والصحة، والتعليم، والمياه – مع تخصيص التمويل لآليات الإزالة الفعلية بدلاً من الاكتفاء بجلسات التوعية.
- العمل على بناء اقتصاد وطني قوي لا يعتمد على اقتصاد الإغاثة.
- تطوير وتنفيذ خطة وطنية واضحة للتعافي، بما في ذلك "الخطة الوطنية للتخفيف من الأزمات" المستندة إلى مصفوفة المخاطر المكونة من 250 بنداً، بهدف جذب المستثمرين وتوفير مسارات منهجية للتعافي.

أولوية متوسطة

- على وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث مواصلة تعزيز القدرة الاجتماعية على الصمود وتطوير أنظمة الإنذار المبكر وخطط الإخلاء.
- توفير فرص عمل متكافئة للفئات الضعيفة والمهمشة، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.
- إشراك الحكومة في تصميم مشاريع الجهات المموِّلة منذ البداية لضمان توافقها مع الأولويات الوطنية.
- وضع قوانين وتصاريح تسهّل العودة الكريمة والطوعية للنازحين.
- التعامل مع أزمة نقص المياه في الفرات والحسكة باعتبارها حالة طوارئ وطنية، بما في ذلك الدخول في مفاوضات مباشرة مع تركيا.

أولوية منخفضة

- إجراء تقييم لاحتياجات المياه وأمن المناخ بالتعاون مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي.
- إبقاء قضية محطة مياه الحسكة خارج الاستقطاب السياسي مع إعطاء الأولوية للصيانة السريعة.

الإدارة الحكومية العامة

أولوية متوسطة

- وضع الأسس اللازمة لبناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة تخدم جميع السوريين، مع ضمان أن تُسمَع جميع الأصوات بشكل فعلي، وأن تعكس التنوع والثراء الكاملين اللذين يتمتع بهما المجتمع السوري.

أولوية منخفضة

- التعامل مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني السوري باعتبارها نقطة انطلاق لعملية حوار وطني شاملة.
- إحداث تغييرات ملموسة ومرئية بدلاً من الاكتفاء بالحوار وحده.
- العمل على تنمية خطاب يقوم على الحوار بدلاً من خطاب الرفض والكراهية.

توصيات للاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي

المواءمة الإستراتيجية ومبادئ التمويل

أولوية عالية

- مواءمة أولويات الجهات المموِّلة وتصميم المشاريع مع الأولويات الوطنية التي تحددها الحكومة السورية الانتقالية، بما يضمن الفاعلية والملكية الوطنية الحقيقية.
- تحويل أولوية المساعدات من الاستجابة الطارئة إلى التنمية المستدامة، مع التركيز على مشاريع كسب الرزق، والتعليم المهني، والمشاريع الصغيرة المدرة للدخل التي تمكّن الناس من إعادة بناء حياتهم، بدلاً من البقاء في حالة اتكال دائمة.

أولوية متوسطة

- تجنُّب المشاريع السريعة والقصيرة الأمد (ستة أشهر أو أقل)، والتركيز بدلاً من ذلك على حلول مستدامة وطويلة الأمد.
- ضمان أن يدعم التمويل الرؤية الشاملة لسوريا موحّدة، وألا يُوجَّه بطرق تُضعِف الوحدة الوطنية.

أولوية منخفضة

- تجنُّب اتباع نهج "مقاس واحد يناسب الجميع"، نظراً للتباين الكبير في الاحتياجات بين مناطق مثل شمال غرب سوريا وريف دمشق.
- تنسيق الجهود بين الجهات المموِّلة لتحديد مجالات الاستثمار لكل طرف.
- ضمان أن يكون التمويل المقدَّم من الجهات المموِّلة مرناً، ويعود بالفائدة على جميع شرائح السكان.
- تجنُّب تصنيف بناء السلام، أو دعم أُسَر المعتقلين كقضايا سياسية بحتة.

مجالات الدعم المحددة

أولوية عالية

- زيادة التمويل المخصص لأنشطة إزالة الألغام، مع التركيز على توفير آليات الإزالة الفعلية، بدلاً من الاكتفاء بجلسات التوعية.

أولوية متوسطة

- دعم إعادة تأهيل الخدمات الأساسية، بما في ذلك المرافق الصحية والمدارس والبنية التحتية للمياه والطاقة.
- تقديم الدعم المالي والتقني لآليات العدالة الانتقالية، ولا سيما المجلس الوطني للمفقودين، والمجلس الوطني للعدالة الانتقالية.

أولوية منخفضة

- على الأمم المتحدة تطوير إستراتيجية وطنية بديلة للسلام المجتمعي تتجاوز الأطر المبسَّطة.
- الاستفادة من تجارب المجتمعات الخارجة من الصراعات كنماذج لإصلاح المناهج الدراسية ومعالجة الآلام المشتركة.

توصيات لمنظمات المجتمع المدني

الإدارة الحكومية، والاستدامة، والاستقلالية

أولوية عالية

- الحفاظ على استقلالية المنظمات لضمان قيامها بدورها الحيوي في مراقبة مؤسسات الدولة، وتقديم آراء صادقة، سواء كانت نقدية أم بنّاءة.
- إعادة التفكير في إستراتيجيات العمل المؤسسي لضمان الاستدامة المالية من دون الاعتماد الكامل على أموال الجهات المموِّلة الخارجية، مع استكشاف نماذج الاستثمار الاجتماعي والتمويل الذاتي.

أولوية متوسطة

- إرساء الطابع المؤسسي لتبادل المعلومات وتعميمها لتجنب تشتت الجهود وتكرارها.
- معالجة الانقسامات الداخلية وإشراك المنظمات من جميع المناطق الجغرافية في سوريا لتعزيز الوحدة الوطنية داخل المجتمع المدني.
- الالتزام بلوائح شفافة وإجراءات مالية واضحة عند الانخراط في الأنشطة الاستثمارية.

أولوية منخفضة

- الالتزام بالحياد وعدم التحيّز، خصوصاً عند تخطيط توزيع المساعدات.

المناصرة، والسلام الاجتماعي، ودعم الضحايا

أولوية عالية

- العمل بنشاط لمكافحة خطاب الكراهية، ولتعزيز الحوار بين المكوّنات الثقافية والدينية والإثنية، لبناء جسور من الثقة والتفاهم المتبادل.

أولوية متوسطة

- تدريب المنظمات الشبابية، من خلال بناء قدراتها الداخلية – الرؤية، والرسالة، واللوائح الداخلية – وتنمية مهارات المناصرة، بما في ذلك التشبيك واستخدام الأدوات المناسبة للتأثير في صنع القرار.
- إدارة توقعات أسر الضحايا بشأن التعويض المالي الفوري، مع التحلي بالواقعية حول ما يمكن أن تقدّمه اللجان في ظل القيود التي تواجهها والمفروضة على الموارد.

أولوية منخفضة

- نشر محتوى يعزز السلام المدني، ويسهم في صياغة عقد اجتماعي يقوم على المواطنة العادلة.
- توفير التدريب المهني لمساعدة الشباب السوري على دخول سوق العمل بثقة.
- دعم المجموعات التطوعية من خريجي الجامعات عبر تسهيل فرص التدريب العملي في الشركات ذات الصلة.

توصيات للقطاع الخاص

أولوية عالية

- الانخراط في الاستثمار الاجتماعي عبر توجيه الاستثمارات نحو المناطق والقطاعات المحرومة – مثل البنية التحتية الحيوية – بدلاً من التركيز فقط على المجالات المربحة، بما يحقق مواءمة بين النشاط الاقتصادي والأثر الاجتماعي.
- تطبيق سياسات عادلة ومعايير واضحة تشجع على التوظيف المباشر للنساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مع حظر التمييز، وضمان تهيئة بيئة ميسَّرة في مكان العمل.

أولوية متوسطة

- توفير منافذ لتسويق منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تديرها الفئات الضعيفة، مثل النساء العاملات في إنتاج الأغذية المحلية.
- إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات لتقديم الخدمات للمجتمعات التي تُستمَد منها الأرباح.

أولوية منخفضة

- الاستثمار في الأفكار الناشئة من حاضنات الشباب، والاستفادة من مهاراتهم وطاقاتهم.

الفجوات في الحوار والتوصيات للجلسات المستقبلية

رغم الطابع الشامل للنقاشات، برزت عدة موضوعات أساسية لم تُعالج بالقدر الكافي أو غابت تماماً عن حلقات النقاش. إن تحديد هذه الفجوات يُعدّ خطوة ضرورية لتطوير إستراتيجيات المشاركة المستقبلية، وضمان مقاربة أكثر تكاملاً للمرحلة الانتقالية في سوريا. يعرض هذا القسم كل فجوة وما يترتب عليها من آثار، قبل أن يقدّم مقترحات عملية ليوم الحوار المزمع عقده عام 2026.

الفجوات المحددة وآثارها

غياب الجداول الزمنية المحددة للإصلاح القانوني: على الرغم من تكرار التأكيد على الحاجة الملحّة إلى قوانين جديدة – وفي مقدمتها قانون المجتمع المدني وقانون العدالة الانتقالية – فإن الجداول الزمنية القصيرة الأمد لصياغتها، وإجراء المشاورات العامة بشأنها، وإقرارها لم تُطرح بوضوح. فمثلاً أشارت السيدة هند قبوات إلى آلية لجمع الآراء، لكنها لم تلتزم بجدول تشريعي محدد. هذا الغياب يخلق حالة من عدم اليقين لدى منظمات المجتمع المدني والجهات المموِّلة الدولية، ويعطل التخطيط والاستثمار، ويهدد بتقويض الثقة في جدية الحكومة تجاه الإصلاح. وقد يؤدي أيضاً إلى تأخير تأسيس الأطر القانونية الضرورية للمساءلة ولعمل المجتمع المدني.

ضعف معالجة الانقسامات الطائفية والتحديات الأمنية: رغم أن التماسك الاجتماعي نوقش بعمق في الحلقة النقاشية الخامسة، فإن التحديات الأمنية العملية المرتبطة بتجاوز الانقسامات الطائفية المتجذّرة – إضافة إلى الاضطرابات المستمرة في مناطق مثل السويداء والساحل – لم تُترجم إلى خطط قابلة للتنفيذ. كانت الإشارات إلى هذه الحوادث مقتضبة ولم تُتبَع بإستراتيجيات ملموسة لخفض التصعيد أو تحقيق المصالحة المجتمعية. إن تجاهل هذه الديناميات الأساسية يهدد بإضعاف جهود التماسك الاجتماعي، وإدامة دوائر العنف، وانعدام الثقة.

غياب النقابات والاتحادات المهنية: لم يُطرح دور النقابات والاتحادات المهنية تقريباً في الحوار، رغم ما تملكه من إمكانات كبيرة في الإصلاح المؤسسي، والتعافي الاقتصادي، وتعزيز التماسك الاجتماعي. وقد أشار أحد ممثلي المجتمع المدني في الحلقة النقاشية الخامسة إلى أن النقابات والغرف المهنية قد تكون أكثر فاعلية من منظمات المجتمع المدني في توحيد الأعضاء بغض النظر عن خلفياتهم، لكن هذه الفكرة لم تُطوّر. إن استبعاد هذه الهيئات المهنية الراسخة يُعدّ فرصة ضائعة للاستفادة من خبراتها وشبكاتها وقدرتها على المناصرة في إعادة بناء مؤسسات الدولة والاقتصاد.

غياب إستراتيجية واضحة للتمويل في مجالي إعادة الإعمار والعدالة الانتقالية: أُقِرّ بأن الكلفة الهائلة للتعافي بعد الصراع – بما في ذلك إعادة الإعمار والعدالة الانتقالية – تُعتبر تحدياً بالغ الصعوبة، لا سيما في الحلقة النقاشية الأولى. ومع ذلك، غابت عن الحوار إستراتيجية تمويل موحّدة وواضحة، ولم يظهر أي مسار مالي ملموس لهذه المجالات، كما لم يُسجَّل التزام من الفاعلين الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. كان هذا النقص جلياً خصوصاً في ما يتعلق بإعادة الإعمار والعدالة الانتقالية، وهما مجالان يحملان تبعات مالية كبيرة وفريدة. إن غياب مسار مالي كهذا يضع عائقاً جسمياً أمام تنفيذ آليات التعافي الحيوية، ويترك مجالاً واسعاً للغموض أمام الجهات الدولية المموِّلة المحتملة.

غياب الآليات العملية لإشراك الشتات السوري: أُبرِزت أهمية الشتات السوري في الجلسة الافتتاحية، مع الإشارة إلى وجود ما يقارب مليون سوري في ألمانيا، كثير منهم ناجحون ومستعدون للمساهمة في إعادة البناء. غير أنّ الآليات العملية المحددة

لكيفية مساهمة الشتات – بما يتجاوز الدعوات العامة لفتح الأبواب – لم تُطرح بالتفصيل. ومن دون هذه الآليات الملموسة، يبقى جزء كبير من الإمكانات الهائلة للشتات السوري، سواء من حيث الخبرة أم الاستثمار المالي أم المناصرة الدولية، غير مستثمَر.

إغفال مساءلة موظفي الدولة في ما يتعلق بخطاب الكراهية: أثار أحد ممثلي المجتمع المدني في الحلقة النقاشية الخامسة قلقاً بالغاً بشأن قيام موظفين في مؤسسات الدولة بالتحريض على خطاب الكراهية أو الخطاب الطائفي – غالباً بشكل غير مقصود نتيجة ضعف التأهيل – مما يوصل زعزعة ثقة المجتمع في مؤسسات الدولة إلى مستويات حرجة. هذا الخلل الجوهري في الإدارة الحكومية الداخلية والتدريب لم يُعالَج من قِبَل المسؤولين الحكوميين الحاضرين. وهو ما يقوّض مباشرة الثقة في المؤسسات الرسمية، ويشير إلى الحاجة الملحّة لإصلاح داخلي، وتدريب، وآليات مساءلة ضمن الجهاز الإداري الحكومي.

محدودية النقاش حول الثقافة والفنون كأدوات للتماسك: رغم أن التماسك الاجتماعي شكّل محوراً رئيساً في الحوار، فإن دور التنوع الثقافي والفنون والتراث المشترك في ردم الهوة بين الانقسامات لم يُطرَح إلا بشكل عابر. وقد شدّد أحد المشاركين في الحلقة النقاشية الخامسة على ضرورة الاحتفاء بالتنوع الثقافي وتوظيف البرامج الثقافية لبناء جسور، مستشهداً بجمعية "أديان" في لبنان، وهي منظمة حوارية بين الأديان تعزز التنوع الديني والتعايش عبر التعليم والحوار الثقافي، كنموذج يُحتذى، غير أنّ هذه الفكرة لم تُطوّر لاحقاً. إن إغفال البُعد الثقافي يعني تضييع أداة قوية للمصالحة، وبناء الهوية، وتعزيز الانتماء الوطني المشترك.

المجالات المقترحة للتركيز عليها في يوم الحوار 2026

من أجل معالجة الفجوات المحددة بفعالية ودفع عملية الانتقال في سوريا إلى الأمام، يمكن أن تتضمن النسخ المستقبلية من يوم الحوار المسارات والجلسات الإستراتيجية التالية:

1. **فِرق عمل مخصّصة لكل محور مع جداول زمنية تشريعية:** إنشاء فِرق عمل مركّزة لكل مبادرة إصلاح قانوني رئيسة؛ مثل قانون المجتمع المدني وقانون العدالة الانتقالية. وعندما تُطرَح قضايا مرتبطة بالعمل مثل مشاركة النساء في سوق العمل أو السلامة المهنية، ينبغي إدماجها ضمن نطاق عمل الفريق ذي الصلة، بدلاً من التعامل معها كمسار تشريعي مستقل. وتُكلَّف هذه الفِرق بتقديم مسودات تشريعية ملموسة، وآليات تفصيلية للتشاور مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المتأثرة، وجداول زمنية قصيرة إلى متوسطة الأمد (من ستة إلى ثمانية عشر شهراً) لإقرارها في مجلس الشعب. بذلك تنتقل النقاشات من مستوى الالتزام العمومي إلى إجراءات محددة قابلة للقياس.
2. **مسار الإصلاح الأمني والمصالحة:** يُخصَّص مسار محدد للجوانب العملية المرتبطة بنزع السلاح، وتسريح المقاتلين، وإعادة إدماج الفصائل المسلحة، خصوصاً ضمن وزارة الدفاع، إضافة إلى أجندة أوسع لإصلاح القطاع الأمني. كما ينبغي أن يتناول هذا المسار إدارة التوترات الطائفية المحلية والحوادث الأمنية المستمرة، مع وضع إستراتيجيات ملموسة لخفض التصعيد، والمصالحة المجتمعية، ودور الإدارة الحكومية المحلية في الحفاظ على السلام.
3. **منتدى النقابات والاتحادات المهنية:** دمج ممثلي النقابات الرئيسة – المحامون، المهندسون، الأطباء، المعلمون، الصحفيون – والغرف المهنية في منتدى مخصّص يستكشف أدوارهم في إعادة بناء مؤسسات الدولة، ووضع المعايير المهنية، والمساهمة في التدريب المهني، والدفاع عن التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.
4. **قمة استثمار وتبادل خبرات لأبناء الشتات:** إنشاء مسار مخصّص وعملي للشتات السوري، يسهّل التواصل المباشر للمهنيين ورجال الأعمال والمستثمرين من الشتات مع الوزارات السورية والسلطات المحلية ذات الصلة. يركّز هذا المسار على عرض مشاريع استثمارية محددة، ونماذج للمساعدة التقنية، ومبادرات لنقل المعرفة، مع آليات واضحة للتنفيذ والمتابعة.

5. **لجنة التمويل الدولي وإعادة الإعمار:** تنظيم لجنة رفيعة المستوى تجمع كبار المساهمين الدوليين – بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ووكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والبنوك الإقليمية للتنمية – مع الحكومة السورية المؤقتة. الهدف هو تطوير إطار تمويلي شامل وطويل الأمد لإعادة الإعمار، والتعويضات، والعدالة الانتقالية، والذي يشمل آليات تنسيق الجهات المموِّلة، والشفافية، والمساءلة في تخصيص الأموال.
6. **إصلاح الإدارة الحكومية الداخلية والتوظيف الحكومي:** تُخصَّص جلسة للإدارة الحكومية الداخلية ضمن مؤسسات الدولة، مع التركيز على إصلاح قطاع الوظيفة الحكومية، والتدريب، والتطوير المهني. ينبغي أن تعالج هذه الجلسة قضايا التأهيل، والحياد، ومنع خطاب الكراهية التي يمارسها موظفو الدولة، بالاستفادة من أفضل الأساليب في أخلاقيات الوظيفة الحكومية والتدريب على حقوق الإنسان.
7. **التراث الثقافي والفنون لتعزيز التماسك الاجتماعي:** إدراج جلسة تستكشف دور التراث الثقافي الملموس وغير الملموس، والفنون، والسرديات المشتركة في تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة. يمكن أن يشمل ذلك مناقشات حول حفظ التراث، ومبادرات لبناء السلام عبر الفنون، وبرامج تعليمية تحتفي بالهوية الثقافية المتنوعة لسوريا، بالاستناد إلى تجارب من سياقات ما بعد الصراع الأخرى.